جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم قانون المرافعات

التحكيم المؤسسي

دراسة مقارنة بين التحكيم المؤسسي الدولي والتحكيم المؤسسي في مصر والكويت ومؤسسات التحكيم الأخرى المحلية

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى القانون

مقدمة من الباحث

خالد محمد العميرة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د / سيد أحمد محمود — **مشرفا و رئيسا**

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات ووكيل كلية الحقوق لشئون التعليم والطلاب
جامعة عين شمس

أ.د/ أحمد صدقي محمود — **عضوا**

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات – كلية الحقوق – جامعة طنطا

أ.د / سحر عبد الستار إمام يوسف — **عضوا**

أستاذ قانون المرافعات المساعد – كلية الحقوق – جامعة المنوفية

٢٠١٣ م

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم قانون المرافعات

صفحة العنوان

اسم الطالب : خالد محمد العميرة

عنوان الرسالة : التحكيم المؤسسي
دراسة مقارنة بين التحكيم المؤسسي الدولي والتحكيم المؤسسي في مصر والكويت ومؤسسات التحكيم الأخرى المحلية

اسم الدرجة : دكتوراه

القسم التابع له : قسم قانون المرافعات

اسم الكلية : الحقوق

الجامعة : جامعة عين شمس

سنة التخرج :

سنة المنح : ٢٠١٣م

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم قانون المرافعات

رسالة دكتوراه

اسم الطالب : خالد محمد العميرة

عنوان الرسالة : : التحكيم المؤسسي
دراسة مقارنة بين التحكيم المؤسسي الدولي والتحكيم المؤسسي في مصر والكويت ومؤسسات التحكيم الأخرى المحلية

لجنة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د / سيد أحمد محمود — مشرفا و رئيسا
أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات ووكيل كلية الحقوق لشئون التعليم والطلاب
جامعة عين شمس

أ.د/ أحمد صدقي محمود — عضوا
أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات – كلية الحقوق – جامعة طنطا

أ.د / سحر عبد الستار إمام يوسف — عضوا
أستاذ قانون المرافعات المساعد – كلية الحقوق – جامعة المنوفية

الدراسات العليا

ختم الإجازة — أجيزت الرسالة
بتاريخ / / ٢٠١٣

موافقة مجلس الكلية — موافقة مجلس الجامعة

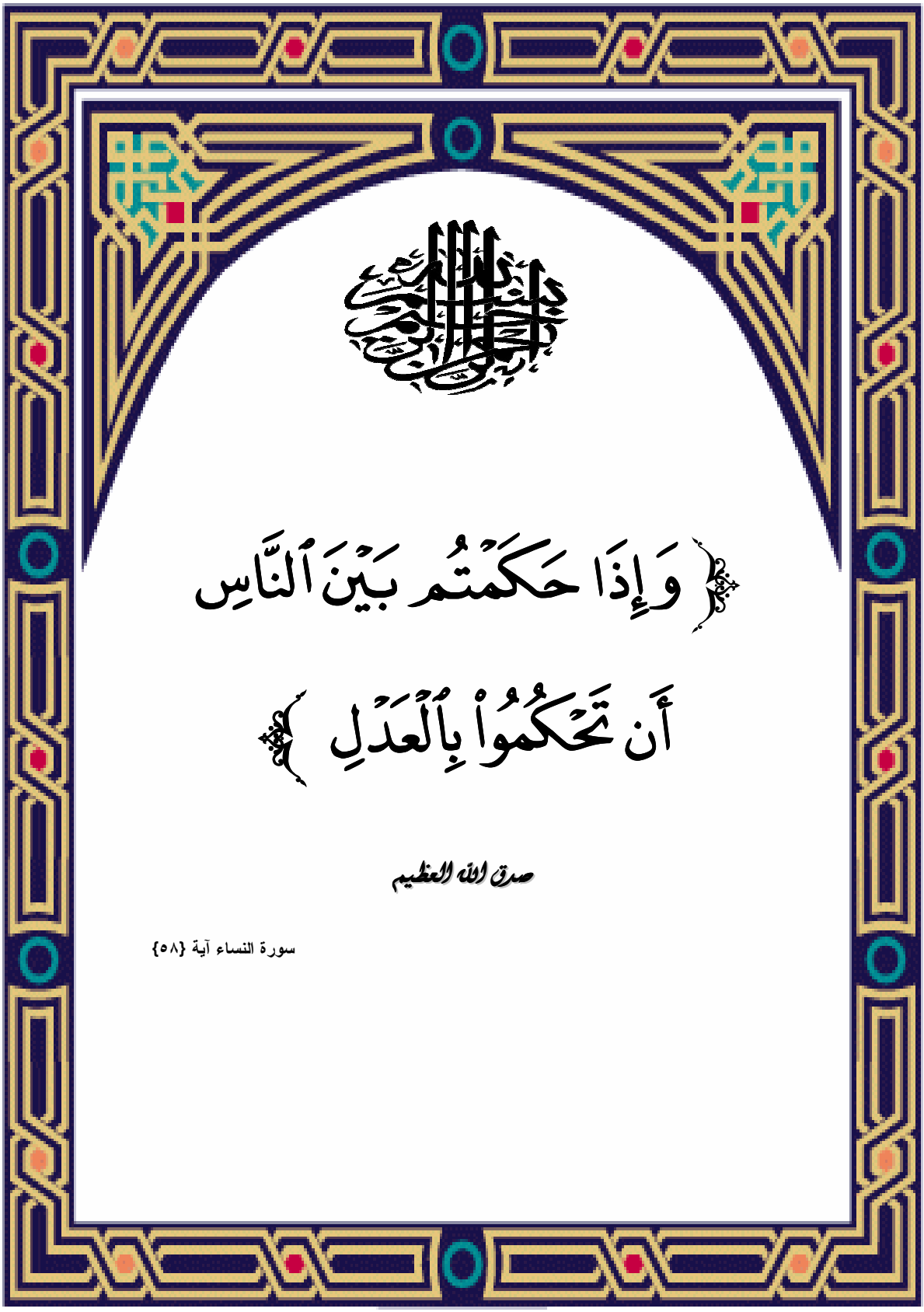

﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ

أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء آية {٥٨}

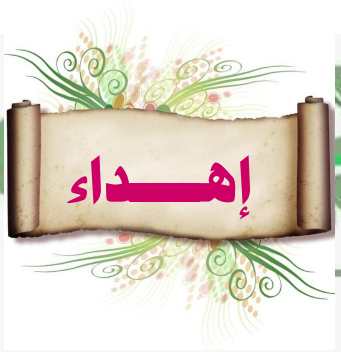

إلـــى

والدتـــي ... أمـــي ... الغالية

زوجتـي ... العزيزة

شريكتـي في الحياة

ملهمتـى ودافعتـي إلـى تحدي الصعاب

وتحقيق الآمال والأهداف

أبنائـي .. غلا .. محمد . . . الحبيبين

أهدي هذه الرسالة

الباحث

شكر وتقدير

درسني علم القانون الإجرائي – قانون المرافعات – في كلية الحقوق جامعة الكويت، وخصني بالمعرفة الواسعة لحظة الدراسات العليا، بالإشراف العلمي على رسالة الماجستير – جامعة الكويت.

وأرشدني إلى كتابة هذه الرسالة "التحكيم المؤسسي" بعدما اختار لي أن أبحث في هذا الموضوع، والذي يشهد له أئمة ودارسو القانون قاطبة بأنه كنز من المعرفة، وبحر من العلم بلا ساحل.

وأرى عرفانًا مني بذلك، بل واجب عليَّ ذلك، أن اعترف بفضله عليَّ، الذي طوق به عنقي، وهو حب البحث العلمي في نفسي.

لذلك أتقدم بجزيل الشكر، وواسع العرفان، وعظيم التقدير، وبالغ المنة إلى **الأستاذ الدكتور / سيد أحمد محمود أحمد**، أستاذ قانون المرافعات - جامعة عين شمس ، لتفضله بالإشراف على هذه الإطروحة – الرسالة – فجزاه الله عني كل الخير وأجل المعرفة .. وبارك ومد الله في عمره.

كما أشكر كل العاملين بمكتبة كلية الحقوق – جامعة عين شمس – وجامعة القاهرة، وجامعة الإسكندرية، والمكتبة الوطنية بجامعة الكويت، ومكتبة المركز الإقليمي للتحكيم الدولي بالقاهرة، ومكتبة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، ومراكز التحكيم محل الدراسة – مركز حقوق عين شمس للتحكيم، مركز التحكيم التجاري – غرفة تجارة وصناعة الكويت، ومركز تحكيم جمعية المحامين والمهندسين الكويتية،ومكتبة مركز التحكيم القضائي بدولة الكويت، ومكتبة الأمم المتحدة، ومكتبة الجمعية المصرية للقانون الدولي.

ولا يفوتني – في معرض ذلك – أن أتوجه بعظيم الشكر، وجزيل العطاء إلى الجهود المبذولة – المجهولة التي وقفت معي وبجانبي حتى الانتهاء من إعداد هذه الأطروحة العلمية – الرسالة.

الباحث

المقدمة

يعد مرفق القضاء بالدولة صاحب الولاية العامة لتحقيق العدل بين الأفراد في ظل ضمانات معينة، أما التحكيم فهو آلية خاصة تهدف إلى تسوية منازعات الأفراد، وتحقيق نوع من العدل الخاص المتحرر من أغلال إجراءات وقواعد قانون الدولة، وإيقاف أطراف النزاع على اختيار التحكيم كوسيلة لتسوية نزاعهم، إما أن يكون عن طريق اللجوء إلى التحكيم الحر، وهو التحكيم الذي يختار فيه محكم أو أكثر بواسطة الخصوم، وإما أن يكون عن طريق اللجوء إلى التحكيم المؤسسي، وفيه يلجأ الأطراف إلى منظمات دائمة للتحكيم، وذلك للاستفادة من تسهيلات وخدمات لإجراء التحكيم، وفقاً للقواعد المنصوص عليها في لوائح التحكيم الخاصة بها، حيث يوجد العديد من المؤسسات التحكيمية في العالم تسهم في عملية اختيار المحكمين، وتعيينهم، وتحديد الرسوم والتصديق على قرار التحكيم، وإدارة عملية التحكيم بشكل عام، وبعض هذه المؤسسات قد تكون وطنية أو إقليمية، وقد تكون دولية تؤسسها الحكومات أو المنظمات أو أفراد من بلدان مختلفة يهتمون بالتحكيم، فهي مؤسسات لا تدين بالولاء لأي دولة[1]، وبالتالي يجوز أن يلجأ إلى هذه المؤسسات أطراف النزاع من كل أنحاء العالم لحل نزاعهم.

وترجع أصول التحكيم المؤسسي في المؤسسات الدولية إلى ظهور التجارة وازدهارها في العصور الوسطى، حيث جرت عادة التجار على إحالة نزاعهم إلى أشخاص مختارين لتسويتها، ثم توسعت عملية التحكيم المؤسسي

(1) د. محمود هاشم، النظرية العامة في التحكيم في المواد المدنية والتجارية، الجزء الأول اتفاق التحكيم، دراسة مقارنة بين التشريعات الوضعية والفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، سنة ١٩٩٠، ص ٥٣.

بتوسع التجارة وزيادة نشاطها وتنوعها، وكثرة شروطها في العالم المعاصر، حتى أصبح التحكيم يشغل مهمة كوسيلة لفض المنازعات المتعلقة بشؤون التجارة الدولية، وأصبح ضرورة لازمة يلجأ إليها المشتغلون بالتجارة الدولية لحسم خلافاتهم الناتجة عن معاملاتهم.

أما التحكيم المؤسسي الوطني فقد انتشر في كثير من دول العالم، ومنها مصر والكويت؛ ففي مصر عرفه القانون المصري في مواده[1] بأنه: ذلك التحكيم الذي يتم فيه اختيار المحكمين بواسطة هيئة أو منظمة دائمة أو مؤقتة؛ للتحكيم من خلال إحالة الأمر إليها من الخصوم، وهي الصورة الحديثة للتحكيم الاختياري أو الإجباري أو المختلط التي انتشرت حالياً بسبب ازدياد التجارة الدولية، وقد انضمت مصر لمنظمات دولية في مسيرة تطور التحكيم، كالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في واشنطن (ICSID)، ومحكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس (ICC)، وجمعية التحكيم الأمريكية (AAA)، ومحكمة لندن للتحكيم، بالإضافة إلى المركز الإقليمي للتحكيم بالقاهرة، والهيئة العربية للتحكيم الدولي بباريس.

أما في الكويت فنتيجة لازدهار الحياة الاقتصادية الحديثة في الكويت بعد ظهور النفط، وتزايد معدلات المعاملات التجارية، فقد أصدر المشرع الكويتي القانون رقم (٣) لسنة ١٩٧١ الذي ينظم التحكيم بين المؤسسات والهيئات في الكويت، عن طريق إنشاء لجنة التحكيم، كما انضمت الكويت إلى العديد من الاتفاقيات الموقعة في ١٠ يونيو ١٩٥٨، وذلك من خلال إصدار القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٦.

(1) انظر المواد (٤، ٥، ٦، ٧، ١١، ٢٥) من قانون التحكيم رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٤.

كما نظمت بعض الجمعيات والهيئات الخاصة قواعد للتحكيم المؤسسي خاصة بها، منها جمعية المهندسين الكويتية، وكذلك غرفة التجارة والصناعة، ومركز التحكيم التابع لجمعية المحامين الكويتية، وهيئة التحكيم القضائي التابع لوزارة العدل الكويتية، فضلاً عن انضمام دولة الكويت إلى منظمات دولية إقليمية كمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي.

أهمية موضوع البحث:

تظهر أهمية البحث في بيان دور مراكز ومؤسسات التحكيم كوسيلة بديلة للحل القضائي في كثير من المنازعات، لا سيما منازعات التجارة الدولية، فقد أضحى التحكيم الوسيلة الطبيعية لحل منازعات التجارة الدولية، وذلك بما يتواءم مع مقتضياتها؛ ولذا فقد عُنيت هيئات ومؤسسات التحكيم بتنظيمه في لوائحها، كما وجدت الاتفاقيات المنظمة للتحكيم التجاري، أو لبعض جوانبه.

ويوجد العديد من المراكز والمؤسسات التي تقدم خدمات التحكيم، وأغلب هذه المؤسسات عبارة عن مكاتب محامين أو مهندسين أو محاسبين، يعملون باسمهم الخاص ولمصلحتهم المهنية، وبعضها الآخر يعمل لأهداف تجارية. ويرجع انتشار التحكيم المؤسسي أو النظامي أو اللائحي إلى المزايا الخاصة والعديدة التي يمكن أن يحققها هذا النوع من التحكيم للمحتكمين، حيث توفر هيئات ومنظمات ومراكز التحكيم الدائمة قوائم بأسماء المحكمين المتخصصين في مختلف أنواع المنازعات، مما يساعد المحتكمين على اختيار محكميهم الذين تتوافر فيهم الخبرة والتخصص والصلاحية الفنية، كما يحقق التحكيم المؤسسي الطمأنينة لدى المحتكمين في مواجهة التعديلات التشريعية

المفاجئة، كما يحقق الطمأنينة في مواجهة احتجاج بعض الدول الأطراف في منازعة ما بمبدأ السيادة، كما يتسم التحكيم المؤسسي بالبساطة والسهولة والمرونة والسرعة في حسم المنازعات التي تنظر أمام مراكز التحكيم، ونظراً لهذه المزايا فقد شهد العصر الحديث ظاهرة إنشاء العديد من مراكز التحكيم الدائمة، التي تقوم في إطار تنظيم قانوني، تتيح للأطراف المتنازعة الاستفادة من خدماتها، بقبول اختصاصها، سواء مقدماً في بنود التحكيم الواردة في العقد، أو بعد ظهور النزاع بالنص في مشارطة التحكيم على إحالة النزاع إلى مركز من مراكز التحكيم المؤسسي.

ويمكن تصنيف مراكز التحكيم –من حيث نطاق نشاطها الجغرافي– إلى: مراكز تحكيم مؤسسي دولي، وإقليمي، ووطني. ومن أمثلة المؤسسات الدولية: المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات (الأكسيد)، ومن أمثلة مؤسسات التحكيم الإقليمية: مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم، ومن أمثلة المؤسسات الوطنية في مصر: مركز حقوق عين شمس للتحكيم، أما في الكويت فيوجد جمعية المهندسين الكويتية، ومركز الكويت للتحكيم التجاري التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت، ومركز التحكيم التابع لجمعية المحامين الكويتية، وهيئة التحكيم القضائي التابع لوزارة العدل الكويتية.

كما يمكن تصنيف المؤسسات التحكيمية –وفقاً للدور الذي تقوم به في سير العملية التحكيمية– إلى: مراكز ومؤسسات تقوم بدور نشط وإيجابي، ومنها ما يقوم بدور مساعد ومعاون، ينحصر فقط في تقديم لائحة تحكيم للأطراف، وأخيراً يمكن تصنيف مراكز التحكيم المؤسسي إلى: مؤسسات خاصة، وعامة، ومثال المؤسسات الخاصة : الجمعية الأمريكية للتحكيم، و مثال المؤسسات

العامة : لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (اليونسترال – الأونسترال). ومما تجدر الإشارة إليه أن مؤسسات و مراكز التحكيم المؤسسي لا يمكـــن أن ينطبق عليها دائماً وضع منفردخالص من التصنيفات السالف بيانها، فواقع الأمر يكشف أن مؤسسة التحكيم المؤسسي قد تكون خاصة، وتقوم بدور إيجـــابي فـــي عملية التحكيم، ونشاطها في هذا الشأن دولي.

ثالثاً: منهج وخطة البحث:

اتبعنا في هذه الدراسة منهج البحث التحليلي المقارن، وذلـــك للتعـــرف على موقف التشريعات المختلفة من التحكيم المؤسسي، وذلك لمعرفـــة أوجـــه الخلل والقصور في التشريع الوطني، مما يسهم في اقتراح السبل لتلافي هـــذا القصور، وسد العجز التشريعي إن وجد، وقد اتخذنا محلاً للمقارنـــة القـــانون المصري ومؤسسات التحكيم الدولية.

خطة البحث:

قسمت الدراسة في هذا البحث إلى خمسة أبواب على النحو التالي:

- **<u>الباب الأول:</u>** مفهوم التحكيم المؤسسي، أهميتـــه، تطـــوره، مـــشروعيته، وصوره.
- **<u>الباب الثـــاني:</u>** شروط التحكيم المؤسسي، ونطاقه في مؤســـسات التحكـــيم الدولية ومصر والكويت.
- **<u>الباب الثالث:</u>** هيئة التحكيم المؤسسي وضمانات الخصوم ومسؤولية المحكم.
- **<u>الباب الرابع:</u>** خصومة التحكيم المؤسسي.
- **<u>الباب الخامس:</u>** حكم التحكيم المؤسسي، صدوره، بطلانه، حجيته وطرق تنفيذه.

الباب الأول

مفهوم التحكيم المؤسسي، أهميته، تطوره، مشروعيته، وصوره

تمهيد وتقسيم:

التحكيم ليس بظاهرة قانونية حديثة، وإنما هو نظام قديم يضرب بجذوره في بطون التاريخ. وقد عرفت الدول العربية -بما فيها مصر والكويت- التحكيم بشكله البدائي منذ نشأتها؛ حيث كانوا يحتكمون إلى شيخ القبيلة كالكويت وقبائل سيناء بمصر، وبعض الدول العربية، أو إلى حكماء البلدة كمصر وبقية الدول[1].

كما كانت أوربا سباقة في استخدام التحكيم، وشاع في كثير من بلدانها، كفرنسا وإنجلترا والنمسا... إلخ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أنشأت الدول الأوربية -نتيجة لكثرة المنازعات بين دول العالم- الاتفاقيات الدولية المهتمة بالتحكيم من بدايات القرن العشرين، باعتباره وسيلة مناسبة لفض هذه المنازعات. وأخذت هذه الاتفاقيات تسري إلى أن بلغت أهمية التحكيم في هذه المنازعات مبلغاً كبيراً.

ومع التطور الهائل والتقدم الكبير الذي وصلت إليه المجتمعات، وتشعب أوجه الحياة المختلفة فيها، تطور التحكيم وتشعب بتشعب المصالح والمعاملات، وانقسم إلى: تحكيم تجاري، تحكيم دولي، تحكيم مؤسسي نظامي لائحي إجباري، وغيرها من أنواع التحكيم المختلفة.

ولقد خصصنا هذا الباب لدراسة التحكيم المؤسسي بالتفصيل، وبيان أهميته وتطوره ومشروعيته وصورة المختلفة، وذلك في ثلاثة فصول، تقسيمها على النحو التالي:

الفصل الأول: ماهية التحكيم المؤسسي.

الفصل الثاني: فكرة التحكيم المؤسسي نشأة وتطورا.

الفصل الثالث: مشروعية التحكيم المؤسسي وصوره في مؤسسات التحكيم الدولية والقانونين المصري والكويتي.

---

(1) د.عبدالكريم نصير – التحكيم عند العرب – دار النهضة العربية – ٢٠٠٢- ص١٨٣.